

المؤسسات التعليمية ليست ساحة للصراع السياسي والديني!



ثمة من يستدعي التاريخ ليحاكم الحاضر ويبني على هذا الحكم، واقعاً جديداً بعيداً عن العقل، ومحاذير المنطق.

في المدارس الحكومية يكون هذا الاستدعاء خطيراً، وتكون هذه المحاكمة في عقول المؤمنين بها أكثر خطورة تخرج ليلي من مدرستها مثقلة بما سمعت من مدرستها عن هذا الشقاق التاريخي.. المدرسة تتقح في صحابي وترى في غيره الحق..

عبدالناصر الهلالي

في أغلب الحصص تركت المدرس المخصص، وتذهب إلى التاريخ للمجيء بصراعات لا علاقة للحاضر بها، وتصير على فرض واقع جديد في الفصل الدراسي.. والطالبة المخالفة لها بالرأي على خطأ وهي الصواب الدائم فيما تقول.. الطالبات يحاولن حرف مسار النقاش والعودة إلى الدرس فيما المدرسة تضي غير مبالية با الطالبات.

الكثير من الحصص تضي المعلمة في مهمة على يبدو ممنهجة للاستقطاب الطائفي في واقع يغلي بالصراعات خارج أسوار المدارس.

المعلمة هنا تعمل على نقل الصراع إلى أسوار المدرسة.. الطالبات ضفن ذرعا هناك مع مخالفتها الرأي بالطبع وهناك من يتفق معها لكنهن يجمعن أن المدرسة للتعليم فقط وليست لشيء آخر.

المدارس مرت على مدى السنوات الثلاث الأخيرة في غليان دائم سياسي في البداية وديني تالياً، في العام 2011م هيمن الوضع على إقدام السياسة في التعليم.. الصراع السياسي انتقل إلى المدارس وخاض المدرسون مع الطلبة صراعا سياسيا أثر على الدراسة وصراعا سياسيا بين الطلبة أثر على العلاقة الاجتماعية فيما بينهم وذهب إلى ما هو أبعد عندما نال من التعليم وكاد أن يقضي عليه.

معلم مع الثورة وآخر ضدها والطلبة بين سماع هذا، وسماع ذلك.. الجميع من الطلبة يتلقون متناقضات تتمثل فيما بعد بصراعات نفسية تقضي على العقل وتحل الصراع السياسي مكان التعليم المحض.

بعد كل حدث سياسي يحدث الأمر ذاته ولازلت أتذكر قبل حرب صيف 94م عندما كنا

في المدرسة التي قامت المعلمة فيها بتكريس تعاليم المذهب استدعاء للتاريخ في خدمة السياسة اضطرن الطالبات إلى رفع شكوى إلى إدارة المدرسة.

إدارة المدرسة تعاطت مع الشكوى ومنعت المعلمة من الخوض في نقاشات دينية مذهبية وسياسية تغذي الصراع.

وقالت الطالبة ليلي بعد الشكوى لم نعد نسلم من المعلمة سوى الحصص الدراسية المقررة في المنهج.

ما هو مطلوب من الإدارات المدرسية هو الحرص على النأي بالمدارس عن الصراعات التي ترزح الحقد ولا تخدم التعليم عامة.

ويضيف نحن نشدد على إبعاد الطلبة في المدرسة عن الصراع الديني والسياسي من خلال منع المدرسين من الخوض في ذلك بالفصول الدراسية.

مخرجات الحوار أكدت على ضرورة إعادة صياغة المناهج الدراسية والارتقاء بها وضرورة تبني الدولة استراتيجية واضحة المعالم للمناهج الدراسية في التربية الوطنية والإسلامية والحرص على عدم تحيزها لمذهب بعينه.

هناك إجماع على إبعاد الصراعات الحزبية والمذهبية حرصاً على عدم تأثر التربية والتعليم سلبياً في أداها المهني.

شغلتهم السياسية والمذهب عن الاهتمام بالتعليم.

نبيل يقول إن مهمة المؤسسة التعليمية هو التعليم لا الخوض في صراعات جانبية تؤدي بالطلبة إلى مشاكل نفسية وعداءات هم في غنى عنها.

كثير من المدرسين الذين التقيتهم يرفضون هكذا صراعات، ويؤكد البعض منهم أن تسييس التعليم خطير على العملية التعليمية برمته.

يقول مدير إحدى المدارس في منطقة معين بأمانة العاصمة الطلبة لا يتحملون أعباء الممارسة السياسية لأن ذلك يؤثر سلباً على التعليم والطلبة في النهاية في غنى عن الصراع الدائم بين القوى السياسية.

جاء هذا عقب حادثة تفجير مدرسة طارق بن زياد بمنطقة الصرم محافظة عمران كانت المدرسة تضم 30 فصلاً دراسياً، استهداف التعليم في هكذا أمر أخذ جانبي العنف عن تدمير المؤسسات التعليمية والتدمير للعقل

من خلال الصراع الديني على أثر رجعي.. وهنا تكون الخصومة مع التاريخ إحدى الإشكاليات التي تعمل على تدمير العقل ابتداء من المدرسة وانتهاء بميادين الإنتاج.

هذا لا يعني أن كل المدرسين يقبلون بما يحدث في بعض المدارس من صراعات سياسية ودينية هناك من يرفض الخوض في السياسة داخل المؤسسة التعليمية كما هو حال المدرس نبيل الجهمي الذي ينتقد بشدة زملاء له

هذا لا يعني كما يقول الطالب وائل بشر في الصف الثاني الثانوي أن الطلبة بعيدين عن السياسة لكنه يتمنى أن تكون المدرسة للتعليم فقط، والسياسة لها مواقع أخرى حد قوله.

ويضيف الطالب بشر: معظم الطلبة لهم انتماءاتهم المختلفة لكن المدرسة ليست ميداناً للسياسة فور الدخول في التسوية السياسية بين القوى المتصارعة برز الصراع الديني كرافد لتغذية الصراع في المدارس الحكومية.

وزير التربية والتعليم عبدالرزاق الأشول شدد على إبعاد المؤسسات التعليمية عن الصراعات السياسية والمناكفات المذهبية.

خبير تكنولوجيا التعليم الدكتور شاكر الأشول:

لا علاقة للسياسة بالنجاح أو الرسوب

يتابع الدكتور شاكر الأشول مجريات العملية التعليمية في موطنه الأم رغم غربته عنها لسنوات طوال وبحكم تخصصه وعمله في مجال تكنولوجيا التعليم فإنه يرى من محل أقامته في الولايات المتحدة الأمريكية ما قد لا يراه من تفصلهم بضع مترات عن وزارة التربية والتعليم لدينا.

ونحاول معه في هذا اللقاء استعراض تجارب دول يغيرها التعليم خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والتي حصل منها على

الماجستير في تعليم العلوم الثانوية، والدكتوراه في التكنولوجيا التعليمية من جامعة بايس في نيويورك والتي عمل بها معيداً ومساعد أبحاث ثم التحق بإدارة التربية والتعليم منذ خمسة عشر عاماً حيث عمل مدرسا وأخيراً موجهاً إدارياً وتعليمياً.

لقاء / صقر الصنيدي

* هل من الضروري أن تدخل السياسة إلى مجريات قطاع التعليم؟

- التعليم مثله مثل أي قطاع خدمي حكومي لا يجب أن تدخل السياسة فيه. قطاع التعليم يجب أن تحكمه وتنظمه الكفاءات القادرة التي ترسم المعايير وتعمل بموجبها بعيداً عن التأثيرات الحزبية والتدخلات في التعيينات الإدارية وتدوير الموظفين. السياسة والحزبية في بلادنا أنهكت الأجهزة الإدارية والقطاعات الخدمية، وما يحتاجه اليمن الآن هو التفاف كل الأحزاب حول السوروات الخدمية وقياداتها لمساعدتهم للنهوض بالبلد، ومساءلتهم بمصداقية وبموضوعية وعدم استعدهم ومهاجمتهم أو مهاجمة سياساتهم على أسس حزبية ومصالح ضيقة.

في النظام الإقليمي

* بالمقارنة مع النظام التعليمي في دول كالولايات المتحدة وبريطانيا هل من حق كل ولاية أو إقليم التحكم بنوعية التعليم والنظام والمنهج الذي يناسبه أم أن الأمر مختلف؟

- كل ولاية مسؤولة عن تعليم أبنائها لكن الحكومة الفيدرالية تضع سياسات تعليمية عندما ترى ضرورة لذلك وتربط

وسياساتها بالدعم الذي تقدمه للولايات في مجال التعليم.

* لو تحدثنا عن التجربة الأمريكية في جانب التعليم الجامعي والنشاط السياسي داخل الحرم الجامعي؟

- بالنسبة للنشاط السياسي في الجامعة فلاأستاذ والطلاب حرية الانتماء والنشاط السياسي لكن النشاط السياسي هناك يقتصر على دعم أجندة الحزب السياسي ويتركز هذا النشاط ويتكاتف عندما يقترب يوم الانتخاب من كل عام، أما ما عدا ذلك فغالباً ما يدع الأمريكيين السياسية جانباً للالتفاف لأمر حياتهم الأخرى....

بعكس مجتمعنا حيث يتسبب الجميع ليل نهار، ويوما بعد يوم بدون كلال أو ملل، وبأسلوب استعدائي.

* ألا يؤثر الانتماء السياسي للطلاب على تحصيله العلمي حيث يمكن أن يدخل في عدا مع الأستاذ؟

- بغض الناظر أن النشاط السياسي أو الطالب - ما يحكم العملية التعليمية هو المهنية ومعايير تقييم الطالب، فلا الأستاذ يستطيع أن يرسب الطالب لأنه لا يوافق رأياً، ولا الطالب يستطيع أن يسبب مشاكل للأستاذ لأنه سياسي. الموضوع بسيط... المدرسة أو الجامعة لديها أمانة والمعلم وهو يودها بغض النظر عن حزبه وانتمائه. والطالب يدري أنه لا بد له من الاجتهاد والمذاكرة وبالتالي النجاح،

سياق التاريخ

* هل تتطرق المناهج الدراسية في التعليم المعروف بالتعليم غير المنحرف إلى الأديان أو الطوائف المختلفة أم أن هذا متروك للثقافة العامة وهل يتم التناكف للطلاب من قبل أناس لهم أفكار معادية أم أن المنهج موضوع بصورة محايدة؟

- يتم التعريف بالمذاهب والطوائف والأديان المختلفة في سياق التاريخ ودراسة المجتمعات ويتم التعريف بالمختلف بدون الإشارة إذا كان المختلف مخطئ أو سي

ويتم استعراض معلومات فقط وليس طرح آراء. فمثلاً عند الحديث عن المسلمين يتناولون كيف بدأ الإسلام ومعلومات عن الرسول والإشارة إلى وجهة نظرهم من الإسلام ولا

اللبت في موضوعه. من جانب آخر موازي أيضاً يكون هناك عملية تقييم للأستاذة واختباراتهم ومستوى الطلاب في فصولهم، ويمكن ضبط الاختبارات بحيث أن لا تكون عمليات انتقام، وأن تأتي مطابقة لما درسه الطلاب وهذا معيار مهني معروف في أفضل المؤسسات التعليمية.

المهام الكبيرة أم لايد من شركاء لها؟

- يتردد على مسامعنا أنها وزارة التربية والتعليم وأنها قدمت التربية لأهميتها ولدور المؤسسات التعليمية فيها، ولكننا نلاحظ هذه الأيام غياب دوري التربية والتعليم الفاعل.... وبالتالي... المفاهيم المدنية وثقافة التعايش والاحترام والمشاركة يجب أن تمتنع وتمارس وتطبق في المدرسة.

وذلك يتأتى من خلال معاملة المدرس أو المدرسة للطلاب، ومن خلال الأنظمة التي يحددها المعلم أو المعلمة لأسلوب التعاون والتعامل والمشاركة والعمل الجماعي والاحترام المتبادل بين الطلاب...

ولكن يجب التأكيد أنه الطالب يبقى عرضة لتأثيرات أخرى قد تكون أقوى من ناحية تكوين شخصيته وأفكاره وتتمثل تلك في المسجد أو المؤتمرات الاجتماعية أو السياسية من حوله.

شركاء

* وحدها وزارة التربية والتعليم من يتولى هذه

